

على الحافة أي ملفات بيئية عالمية أمام الحكومة المنتظرة

حبيب معلوف

بالإضافة الى الملفات البيئية الوطنية والأساسية التي عرضناها الثلاثاء الماضي، والتي يفترض ان تتصدى لها الحكومة الجديدة ووزير البيئة العتيد، هناك الملفات البيئية العالمية او المعولمة التي يفترض متابعتها أيضا. فمعظم القضايا الوطنية التي عرضناها في المقال السابق، لها امتدادات وتأثيرات عالمية، تماما كما للقضايا العالمية تأثيرات وانعكاسات محلية أكيدة .

وإذ بات العالم واحدا في طرق اتصاله، فقد توحد أيضا في أزماته وآفاته، البيئية منها والصحية والاقتصادية والمالية .

لا تتابع وزارة البيئة عندنا القضايا العالمية كما يجب ولا على المستوى المطلوب من التمثيل بالرغم من ان عدد أسفار الممثلين عن وزارة البيئة للمشاركة في مؤتمرات دولية، هي الأعلى بين الوزارات اللبنانية كافة !

وتبقى تقارير الموفدين سرية، لا تخرج الى الاعلام، ولا تحقق الفوائد المرجوة منها على المستوى الوطني .

لم نلحظ في السابق وظيفة لمجلس الوزراء سوى الموافقة على قبول هبات لصالح وزارة البيئة، تفوق موازاناتها موازنة الوزارة، دون أي حساب، كون مجرد قبول الهبات بمرسوم يصدر عن مجلس الوزراء وعدم دخول هذه الاموال في الموازنات لا يخضعها لرقابة ديوان المحاسبة ولا للتفتيش. فهل ستتغير هذه «الوظيفة» مع الحكومة الجديد، نحو اعادة النظر بمضامين هذه المشاريع؟

تشمل المشاريع قضايا تغير المناخ، التنوع البيولوجي، الاوزون، ادارة المناطق الساحلية، ادارة النفايات الخطرة، قضايا التجارة والبيئة، الانتاج النظيف، التشريعات، المعلوماتية، ادارة المحميات، التخطيط البيئي، تطوير عمل المصانع وتنمية الادارة... الا ان احدا لم يقم بتقييم هذه المشاريع وجدواها ومدى الاستفادة منها، وانعكاسات عملها على الملفات الوطنية والموظفين داخل الوزارة وطرق ادارتها... وقد يمكن الحكم بصورة اولية انها كانت غير ذات جدوى لا بيئية ولا اقتصادية، كونها انتجت الكثير من الورق المطبوع والقليل من الانجازات العملية التي تحتاج اليها المشاكل البيئية الحقيقية! وظفت بعض المختصين ولم تهتم لتثبيتهم ودمجهم في الوزارة المعنية للاستفادة من خبراتهم على المدى البعيد، فأصبح جلب المشاريع والتوظيف فيها هدفا بذاته (كون مردودهما المادي اكبر من مردود الوظيفة او التعاقد مع الوزارة). وفي اقل تقدير، يمكن القول ان هناك فشلا كبيرا من قبل الادارة في لبننة هذه المشاريع الدولية وفق «الأجندة» او الاستراتيجية الوطنية (التي يفترض ان تكون موجودة).

لذلك، يفترض بالحكومة الجديدة المنتظرة اعادة النظر بطرق وآليات مقارنة هذه المشاريع والتطلع الى صيغ مبدعة للتوفيق بين الاولويات الوطنية وتلك الدولية .

بالاضافة الى ذلك، يمكن القول ايضا، ان الادارة البيئية في لبنان، لم تنجح في الانخراط والمتابعة الحقيقية للملفات البيئية العالمية التي كان يمكنها ان تؤمن مشاريع مهمة للبنان، وقد اكتفت بمتابعة المشاريع الصغيرة غير المجدية بيئيا، على المستوى العملي.

فالادارة البيئية عندنا لم تعرف كيف تستفيد من «آلية التنمية النظيفة» ولا من «تجارة انبعاثات الكربون» التي تم اقرارها في مؤتمر الاطراف الثالث للاتفاقية الاطارية لتغير المناخ الذي عقد في كيوتو (اليابان) العام 1997، والذي اقر آلية لقيام مشاريع تخفيض

الانبعاثات في الدول المتقدمة من خلال دعم مشاريع بيئية في البلدان النامية. وقد كان على البلدان النامية مثل لبنان ان تحضر نفسها لهذه المشاريع عبر المصادقة على بروتوكول كيوتو، وان تؤسس ما يسمى «سلطة وطنية»، ووضع الخطوط العريضة لمتابعة قياس كمية الانبعاثات والخفض لمشاريع الألية... لم يستطع لبنان ان يستفيد من «ألية التنمية النظيفة» ولا من مشاريعها، وقد سجل 4200 مشروع في العالم تعود لـ 54 دولة بينها 12 مشروعا لكل من مصر والاردن وقطر والمغرب وتونس، بين العام 2005 وبداية العام 2009 ، لم يستطع لبنان ان يستفيد من اي من هذه المشاريع التي تشمل مجالات مهمة مثل استخدام مصادر الطاقة المتجددة لانتاج الكهرباء، او مشاريع وبرامج لتحسين كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها خاصة في قطاعي الصناعة والنقل .

طرح في مؤتمر الاطراف الذي عقد في بوزنان العام الماضي كيفية تطوير طرق الاستفادة من أليات التنمية النظيفة وادخال تعديلات منهجيات جديدة على اجراءات تنفيذ المشاريع وقد تأجل بحث الموضوع الى مؤتمر الاطراف الخامس عشر الذي سيعقد نهاية هذا العام في كوبنهاغن، حيث ستم اعادة النظر في انتقاء المشاريع والتوزيع الاقليمي لها، فهل سيعرف لبنان كيف ينتقي ادارة بيئية تستطيع وتعرف كيف تواكب وتشارك في الموضوع؟ كما تعقد مؤتمرات ومشاورات دورية وشبه دورية لوزراء البيئة في العالم، كانت آخرها الدورة الخامسة والعشرون التي عقدت في شباط الماضي في نيروبي، لمناقشة موضوع «العولمة والبيئة»، تناولت كيفية مقارنة الازمات العالمية مثل الاغذية والطاقة والمياه وتغير المناخ... وكيفية المواجهة على المستوى الوطني. فمن المهم ان يكون وزير البيئة المقبل ملما بهذه القضايا، ويحمل عقلا منفتحا، واقتراحات مفيدة، ويعرف كيف يقوم بمشاورات وطنية حول الموقف من هذه القضايا، وكيف يتموضع مع البلدان النامية الشبيهة، وان يتقدم باقتراحات مفيدة للبنان والعالم ...

بالاضافة الى ذلك، هناك الكثير من الاتفاقيات الدولية او الاقليمية التي تحتاج الى متابعة ولا سيما تلك التي كان بالامكان الاستفادة من عائداتها لمعالجة مشاكل وطنية، مثل مشكلة تلوث البحر التي كانت مدرجة ضمن اتفاقية برشلونة (1976)، والتي كان يفترض ان تساعد لبنان على تدريب مختصين وتجهيزهم لمعالجة اي حادث تلوث نفطي،

بالاضافة الى المساعدة الادارية والتشريعية اللازمة التي لم يستفد منها لبنان، ولم يحاسب احد على التقصير في المتابعة. بالاضافة الى اتفاقيات تعنى بالملوثات الثابتة وباللاتجار بالحيوانات والنباتات البرية، والتحكم بنقل النفايات الخطرة ومعالجتها وقضايا الهندسة الجينية وكيفية ادارة المنتوجات المعدلة جينيا... التي تحتاج ايضا الى متابعة والى خطط وطنية وأطر تشريعية للادارة والحماية. فمن سيأتي ليراجع ويحاسب ويتابع؟ أي وزير وأي حكومة؟

قد يلومنا البعض على نقدنا لادارة نجحت في ادخال بعض الهبات من الدول والمنظمات الدولية الى لبنان، والتي ساهمت في تأمين فرص عمل لمختصين، والتي لو لم نجتهد للحصول عليها لذهبت لغيرنا... ليست المشكلة في السعي للحصول على هبات ومساعدات بالتاكيد. ليست المشكلة في جلب المنفعة الى البلاد، لكن المشكلة في ان تكون تلك المشاريع المحصلة في هبات على حساب عمل الادارات المعنية في الملفات الرئيسية الشائكة والمزمنة. فرفع الضرر ووقف النزف البيئي وإنقاذ موارد من التلوث او التشويه الأبدى او أنواع من الانقراض... كانت أولى من جلب المنفعة .

صراع عالمي على أكثر من 35 ألف نوع من النباتات الطبية شركات تستغل اتفاقيات بيئية عالمية للاستثمار بتصنيع الأدوية

كمال سليم

تعيش الكرة الأرضية حالياً واقعا كارثيا، فيعكس الاندثار الذي حصل للكائنات الحية في العصور الجيولوجية المنصرمة بسبب المتغيرات الجيولوجية والمناخية، نحن نعيش الآن خطرا حقيقيا وتدميريا مرده أعمال الانسان. فالارقام وحدها تبين ان 80% من الغابة الاولية التي كانت تسيطر على الارض منذ 8000 سنة اصبحت غير موجودة، كما ان 34000 نوع من النبات و5500 نوع من الحيوان انقرضت. ويسجل حاليا انه من كل 4 انواع من اللبونات هناك نوعا مهدد بالاندثار وكذلك لبقية الكائنات الحية. ومن اكثر السيناريوهات تشاؤما ان 37% من الاجناس الحالية ستختفي بحلول سنة 2050 اذا ما استمر تدهور الوضع البيئي .

هذه الخسارة ربما ستكون اكثر بكثير من تصوراتنا اذ سنفقد مصادر جديدة للمعلومات العلمية وستدمر ثروة بيولوجية مستقبلية هائلة ولن تخرج الى النور الاشكال التي لم تطور بعد من الادوية والمحاصيل والمستحضرات الصيدلانية والعديد من المنتجات الاخرى . وكما هو معلوم، فإن نصف اجمالي اصول الوصفات الطبية يعود الى كائنات حية برية. وتبلغ القيمة التجارية لهذه الادوية والعقاقير المستمدة من الكائنات الحية على الصعيد الدولي 40 مليار دولار اميركي سنويا، منها 27 مليارا في الولايات المتحدة وحدها. وتستورد المانيا سنويا اكثر من 120 مليون دولار من النباتات الطبية مصدرها البلدان النامية الغنية بتنوعها البيولوجي .

العودة الى الطب التقليدي

يلعب الطب التقليدي «الشعبي» دورا رئيسيا في ثلاثة ارباع دول العالم (40% في الصين و75% في اندونيسيا وافريقيا). في كثير من البلدان هناك عودة الى الطب الطبيعي، فهو في نظر الناس عودة الى «الجزور» من جهة، وتفادي الانعكاسات الثانوية الكيميائية للأدوية الكيميائية التي ترك آثارا ولو بعد حين من جهة ثانية .

النباتات الطبية

في الحصلة، هناك اكثر من 35000 نوعا نباتيا تستعمل لاهداف طبية :

- من ضمن 87 دواء لمعالجة السرطان فإن ثلثي الادوية لها مصادر طبيعية :

التاكسوتير taxotère المستخرج لعلاج سرطان الثدي مصدره شجرة الطقسوس (IF)

والنوفالبيين Novalbine من زهرة العناق pervenche.

- اما في المغرب فتسمى شجرة «لوز البربر» بشجرة الحياة اذ ان الزيت المستخرج من حبوبها يداوي امراضا عديدة .

- اما في الصين فقد توصل باحثون في كلية الصيدلة الى اكتشاف دواء فعال ينظم

اضطرابات القلب وهو مستخرج من عشبة تنمو في الجبال اسمها «راديكس» .

- وفي جامعة زوريخ تم استخراج مادة جديدة من طحالب «السيانوبكتريا» المسماة Nostoc

المتواجدة في المياه الأسنة. وقد بينت الدراسات قدرتها على تعطيل المادة المسببة

لمرض الزهايمر. ومن المعروف ان هنالك 24 مليونا من البشر مصابون بهذا الداء حيث

يتضاعف العدد كل 20 سنة .

- اما في مكافحة الملاريا، فقد حصلت المادة المستخرجة من شجرة ارطماسيا Artémise

على ثقة منظمة الصحة العالمية وتبنى آمال كبيرة عليها .

- وفي روسكوف (فرنسا) يعمل الباحثون في المركز البيولوجي للبيئة البحرية على

استخراج جزئيات من الاسفنج وبعض الحيوانات اللاقيرية، اذ دلت التجارب على مقاومتها امراض عديدة كالبركنسون والملاريا والسرطان. وقد اكتشفت مادة الروسكوفيتين التي يأمل منها الكثير في علاج الالتهابات الكلوية والسرطان ومادة البرومو- اندروبيين-bromo indirubine المستخلصة من موركس المتوسط التي لها فعالية بعلاج مرض الالزهايمر والسكري .

- منذ القدم وخاصة في شمال افريقيا، كان استعمال حبوب الحلبة Fenugrec شائعا وقد بينت التجارب المخبرية عند الحيوان المصاب بالسكري انها تنظم مستوى السكري في الدم لاحتوائها على اسيد اميني hydroxyisoleucine هو acide amine ، وتعتقد آمالا كبيرة على فعاليته على الإنسان .

اتفاقيات الحماية

لنهب الثروات !

هذه الأمثلة ليست الا صورة عن الابحاث الكثيفة التي تجريها اكبر المختبرات في العالم، فان ايجاد مواد جديدة طبيعية او اكتشاف خصائص غير معروفة لبعض النباتات في علاج الانسان او الحيوان امر يمثل تحديا وتنافسا بين هذه المختبرات. فلأننا لا نعرف الا 5% من النباتات، فالمهمة الأولى هي بالعمل على اكتشاف الانواع الجديدة التي غالبا تتواجد في جنوب القارة الارضية وخاصة في الغابة الاستوائية. لذلك لاجل حماية هذه الثروة صدر عن قمة الارض سنة 1992 اتفاقية التنوع البيولوجي التي من بنودها: حماية التنوع، الاستعمال المستدام لهذا التنوع ووضع قواعد لتقاسم صحيح وعادل للمصادر الوراثية والاعتراف بمهارة السكان الاصليين. وقد نقضت الدول الصناعية هذا الاتفاق بسبب الشجع اذ ان الثروات الطبيعية النباتية تتواجد في دول العالم الثالث بينما التكنولوجيا في دول الشمال. وطالبت الدول الصناعية بوضع قوانين حماية للغابات ضد التصحر بحجة ان الموارد الوراثية هي ملك للانسانية. الا انها وظفت تلك القوانين للقيام بنهب مدروس لهذه الثروات ما دفع بلدان العالم الثالث الى سن قوانين تمنع تصدير اي عينة من النباتات وفرضت اجراء البحوث العلمية على اراضيها، ما دفع المختبرات الكبرى الى تأسيس مراكز علمية في البلدان الاستوائية كالبرازيل وماليزيا وشاطئ العاج ... قيود على الأبحاث

في الفترة السابقة كان الباحثون المتأثرون بالاستعمار يحصلون على النباتات من دون اي قيود، حتى أنهم سرقوا طرق تحضير الادوية الطبيعية الموروثة عن الأجداد، فاستفادت هذه الشعوب البدائية، حتى ان مجموعة من قبائل الامازون رفعت قضية على باحث اميركي (حاصل على براءة اختراع) لسرقته دواء يعالج الامراض العصبية معروفا منذ آلاف السنين، كذلك تصاعدت صرخات قبيلة san في جنوب افريقيا بسبب استيلاء مختبر اميركي على وصفة لدواء قاطع للشهية ومزيل للسمنة . ومع كل هذه الانزلاقات، فإن المختبرات المجهزة بأحدث التقنيات تعمل حاليا في اماكن تواجد الغابات وتساهم في رفع مستوى العلوم لهذه البلدان . لكن ما تطالب به الحركات البيئية هو تطبيق معاهدة التنوع البيولوجي بحذافيرها بدءا من الحد من انحسار الغابات ومكافحة التلوث. ففي مؤتمر دولي عن التنوع البيولوجي والصحة عقد مؤخرا في كندا يقول احد الباحثين :

«بصفتي الاقتصادية، انصح بانتهاج سياسات مختلفة ورائدة في مجال صناعة الدواء، لكن بصفتي العلمية، لا ادري اي نصيحة سأسديها للباحثين الذين سيحاولون في حلول سنة 2050 انتاج ادوية لانواع مندثرة .»

28 جمعية تعتصم دفاعاً عن جسر كفرذبيان الطبيعي

تجمعت امس الأول 28 جمعية بيئية امام موقع الجسر الحجري الطبيعي في بلدة كفرذبيان للدفاع عن هذا الموقع المصنف وما يهدده من مشروع بناء مدرج وبيت كان قد بوشر بهما قبل ان يتم توقيفهما .

وقد طالب المعتصمون بعدم المس بهذا الجسر نهائياً تطبيقاً للفقرة 12 من القانون التي تنص على «عدم جواز إجراء أي عمل من أي نوع كان، وعدم إحداث أي تغيير في هيئة المنظر أو الموقع الطبيعي ضمن النطاق المصنف والمحدد بدائرة قطرها 300 متر من الشعاع الذي يقع مركزه في وسط الجسر». كما أكد المعتصمون على رفض أي بناء حتى خارج النطاق المحدد لأنه يشوه المنظر. ورفض جميع المشاريع السياحية بمنطقة الجسر التي تلوث الينابيع في المنطقة بعدما تم تلويث مياه نبع اللبن التي تم جرّها من هذا الجسر إلى سد شبروح .

وطالب المعتصمون وزارة البيئة بالبقاء على موقفها الصارم والرافض بعدم الموافقة على أي بناء على الجسر وفي محيطه، ومديرية التنظيم المدني بالبقاء على موقفها بعدم إعطاء أي ترخيص لأي إنشاءات على الجسر وفي محيطه، ومجلس شوري الدولة بإعطاء الملف الأهمية القصوى والاستعانة بخبراء محلين أو دوليين (إذا اقتضى الأمر) على مستوى عال من الخبرة بمواضيع المواقع التراثية والأثرية. وطلبوا من بلدية كفرذبيان البقاء على موقفها برفض أي ترخيص بناء النابع من حس المسؤولية وتعلقها بتراث بلديتها .

وكانت «السفير» قد تناولت الموضوع في صفحة «بيئة» في 2009/7/7، وبينت فيه كلادس نادر من جمعية «ابساد» مدى تطابق جميع تقارير خبراء الجيولوجيا والمياه الجوفية، من محلين ودوليين، الذين يعتبرون أن تكوين هذا الجسر في كفرذبيان يتميز بطبيعته الكارستية الفريدة في لبنان والشرق الأوسط بحيث أنه من أروع الجسور الطبيعية في العالم .

وتجدر الإشارة انه منذ سنة 1939 تمت حماية الجسر بقانون وكذلك بالمرسومين 434 تاريخ 28 آذار و1995 تاريخ 8 تشرين الأول 1974 .

وكانت قد أثرت ضجة منذ 15 سنة بسبب أعمال بناء على الجسر الطبيعي، حين تصدت الجمعيات البيئية، وبمقدمتها جمعية انقاذ البيئة للمخالفة بدعم من بعض المسؤولين والإعلاميين، ما دفع وزارة البيئة حينها الي إصدار قرار «بوقف الاعمال فوراً .»

لكن قي الواقع بقي صاحب المشروع مصراً على متابعة مشروعه فتقدم بدعوة لدى مجلس شوري الدولة للطعن بقرار وزارة البيئة التي بقيت على موقفها الثابت الراض للمشروع منذ 15 سنة. لكنه عاد وأقام دعوى ثانية ضدها، ما زالت عالقة أمام مجلس شوري الدولة. في الوقت الذي صرح رئيس بلدية كفرذبيان رفضه الكامل لإقامة أي إنشاءات على الجسر وبمحيطه .

وقد سجل امس غياب وزارة البيئة عن الاعتصام، ومشاركة النائب غسان مخيبر، اما الجمعيات المشاركة فهي: انقاذ البيئة (ابساد)، الجمعية اللبنانية لدراسة المغاور، النادي اللبناني للتنقيب في المغاور، بلدتي، فاموس تودوس، لبيانيز ادفانتشر، درب الجبل اللبناني، لبنان على خطى صغيرة، نادي الدروب القديمة، بيتي، مؤسسة منى بسترس، الهيئة اللبنانية للبيئة والانماء، تجمع وحدتنا خلاصنا، فرح العطاء، مجلس البيئة في القبيات، جمعية الثروة الحرجية والتنمية، حزب الخضر اللبناني، ارض لبنان، بيلوس ايكولوجيا، المربع الأخضر، رابطة الناشطين المستقلين، الخط الأخضر ومكسيم شعيا .

تشكيل ائتلاف مصري من 12 هيئة مدنية وإطلاق حملة للتعامل مع قضية التغير المناخي

تحت شعار «ماذا نخسر لو توقعنا الاسوأ» اتفق المشاركون في لقاء حول «التغيرت المناخية وانعكاساتها على مصر»، على البدء في تشكيل ائتلاف يعمل على إطلاق حملة حول التعامل مع هذه الظاهرة، وذلك في إطار اللقاء الذي نظّمته جمعية التنمية الصحية تحت عنوان «التغيرات المناخية وانعكاساتها على مصر» مؤخرًا .

هذا وقد جاءت الدعوة لتشكيل هذا الائتلاف في ضوء النقاشات التي شهدتها اللقاء والتي أشارت إلى العديد من المخاطر التي تهدد البيئة المصرية متمثلة في خطر غرق الدلتا وضياح العديد من الاصول الوراثية الزراعية .

وعلى الرغم من مسؤولية الدول الغنية الكبرى عن ظاهرة الاحتباس الحراري بشكل أكبر مقارنة بالدول الفقيرة والتي لا تزيد مسؤوليتها وبخاصة القارة الأفريقية سوى عن 2.5% من الكربون المنبعث، بالمقارنة مع الولايات المتحدة الاميركية المسؤولة عن نسبة 30% من حجم الكربون المنبعث .

وفي السياق ذاته فإن الولايات المتحدة الاميركية وأستراليا هما الدولتان الوحيدتان اللتان لم توقعنا على بروتوكول كيوتو الخاص بخفض الانبعاث الحراري .

إلى ذلك تناول اللقاء المحطات الخاصة بظاهرة التغيرات المناخية وبخاصة منذ مؤتمر قمة «الارض» عن البيئة والتنمية الذي عقد في ريودي جانيرو عام 1992 والذي تمت من خلاله الموافقة على تصنيف عدة مشاكل بينيه على اعتبار انها مشاكل كونية GLOBAL أي أنها تنتشر وتؤثر في كل بلاد العالم، ويجب بالتالي ان تهتم بها وتتعامل معها كل دول العالم. ومن هذه المشاكل مشكلة نقص التنوع الحيوي (انقراض كثير من الاصناف النباتية والحيوانية)، ومشكلة تلوث شواطئ البحار، ومشكلة التصحر (أو مشكلة تدهور الاراضي) وكذلك مشكلة التغيرات المناخية .

وتناول اللقاء وجهات النظر المتباينة التي تتعامل مع مشكلة الدفيئة والتي يجري إنكارها من قبل البعض بينما علماء آخرون يرون أنها مشكلة كبيرة تضع العالم على حافة الخطر. انطلاقا مما سبق فقد اتفق الحضور على الاخذ بالمبدأ الذي يقول «ماذا نخسر لو توقعنا الاسوأ» وبخاصة في ظل العديد من المؤشرات التي جرى إلقاء الضوء عليها، حيث اتفق الحضور على البدء في تكوين ائتلاف يأخذ على عاتقه إطلاق حملة حول ظاهرة التغيرات المناخية في مصر وذلك عبر العديد من المداخل وبخاصة المضار التي يتوقع حدوثها على فئات اجتماعية محددة .

هذا وقد ضم الائتلاف عدد 12 هيئة مدنية من القاهرة وصعيد مصر وأيضاً منطقتي شمال الدلتا ومدن القناة (ما بين منظمات ولجان أو روابط في بعض القرى يقوم عملها بالدفاع عن الحقوق البيئية .).

واتفق الحضور على العمل في الفترة المقبلة على توسيع هذا الائتلاف بحيث يضم عددا أكبر من المنظمات والمؤسسات المدنية والفئات الاجتماعية التي تتضرر بالفعل من الآثار الحالية والمحتملة لظاهرة الاحتباس الحراري أو الدفيئة العالمية إضافة إلى البحث في العديد من الادوار والآليات للتعامل مع هذه الظاهرة من خلال التصورات التي يجب أن تنطلق من الواقع المحلي